

بسم الله الرحمن الرحيم

اكاديمية المنهل للعلوم

التمويل الاصغر

الفصل الدراسي السادس تخصص المصارف

مفردات المقرر. ❖

- المقدمة ومفهوم التمويل الاصغر.
- مفهوم المشروعات الصغيرة.
- اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- اسس التخطيط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المعوقات والمشاكل التي تواجه التمويل الاصغر.
- استراتيجيات تنمية المشروعات الصغيرة .
- واقع التمويل الاصغر في الدول النامية (السودان نموذجا) .
- استراتيجية بنك السودان واهمية مؤسسات التمويل الاصغر.
- تجارب مؤسسات التمويل الاصغر في السودان (مؤسسة التنمية الاجتماعية وبنك الابداع نموذجا).

التمويل

التمويل هو الحصول على الأموال واستخدامها وإدارتها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة ففي الإقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج فالتمويل وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة.

مفهوم التمويل الأصغر:

1- يعرف التمويل الأصغر بأنه تقديم الخدمات المختلفة (قروض وإدخار وتحويلات وتأمين) للفئات التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات من القطاعات المصرفية القائمة.

2- التمويل الأصغر هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض والدفعيات وتحويل النقود والتأمين للفقراء وأصحاب الدخل المتدنية من الأسر، وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة ويتم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية هي:

- المؤسسات الرسمية كالبنوك "خاصة البنوك المحلية" والتعاونيات.
- المؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية NGO,S.
- المصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض.

ويعتبر التمويل الأصغر احد الأساليب المبتكرة لتخفيف حدة الفقر وإثارة فى المجتمعات. وهى مشكلة ذات بعد اجتماعى واقتصادى تؤثر على استقرار الشعوب. وتكتسب آلية التمويل الأصغر اهميتها فى كونها تدار فى الجهاز المصرفى فى البلدان بالإضافة لوجود اهداف اقتصادية واجتماعية ترمى الى تحقيقها أساساً. وقد عمل بنك السودان المركزى الى توجيه البنوك التجارية والمتخصصة الى انشاء وحدات تمويل اصغر ومتابعتها وتطويرها وتوجيه نسبة 7 - 12 % من جملة تمويلها لتمويل أنشطة اجتماعية ضعيفة.

بعد مؤتمر واشنطن فى العام 1996م تم الإجماع على ان المصارف هى الجهة المؤهلة لممارسة عمليات التمويل الأصغر فى الفئات الإقتصادية الصغيرة وذلك لما لها من بنية تحتية وهيكلى تنظيمى مالى ممتاز ومنظم.

فى السودان كانت هنالك ممارسات للتمويل الأصغر فى بنك فيصل الإسلامى مع الحرفيين والبنك الإسلامى مع صغار المزارعين وكذلك البنك الزراعى السودانى ولكنها توقفت لضعف قناعة الجهاز المصرفى بها وبعد العام 1991م إتبعته الحكومة سياسة التحرير الإقتصادى واتجهت الدولة لحل مشكلة الفقر عبر العديد من الآليات ' وبعد مؤتمر كوبنهاجن فى العام 1995م جاء ميلاد مصرف الإيدار والتنمية الإجتماعية عام 1996م بناء على توصية مؤتمر واشنطن كمصرف متخصص يهدف الى توفير رأس المال لصغار المنتجين والمهنيين والحرفيين ثم جاء بنك الاسرة فى اواخر العام 2008م.

مفهوم المشروعات الصغيرة:

في العام 1996م أقامت الوكالة الامريكية للتنمية مؤتمراً بواشنطن يبحث امر تمويل مشروعات لزيادة دخل الفقراء. وقد حضر المؤتمر 17 مؤسسة تعمل في مجال التمويل من 16 دولة نامية. واكدت نتائج المؤتمر ان المصارف هي الانسب لادارة تمويل مشروعات الفقر لما لها من تنظيم وسلطات مالية وان المنظمات لم تستطيع ان تمنح مشروعاتها صفه الإستدامة الذاتية لان عقلية المجتمع المرتبطة بالاغاثات تظن ان مال المنظمات هبات او مال غير مسترد ولذلك اعتبر الجهاز المصرفي هو الأفضل في ادارة تلك المشروعات.

اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من اهم وسائل مواجهة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية لما تمتلكه تلك المشروعات من قدرة على زيادة الإنتاج والإنتاجية في الإقتصاد القومي لانها ترتبط بمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في المجتمع.

أسس التخطيط للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة:

- 1- يمتاز التخطيط الجيد بالإستمرارية والمرونة وتدرج التنفيذ .
- 2- وجود خطة وسياسة واضحة.

3- اسلوب متكامل بمحتواه واجراءاته.

4- اسلوب بيئى يأخذ في الإعتبار البعد البيئى عند تحديد الأهداف.

5- اسلوب مجتمعى (مشاركة السكان).

6- اسلوب واقعى قابل للتنفيذ والقياس.

7- اسلوب مرحلى منظم.

الأوضاع التى تحيط ببيئة المشروعات الصغيرة

والمتوسطة (المعيقات التى تواجه التمويل

الأصغر) خاصة فى الدول النامية :

بالرغم من اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة الا انها تواجه العديد من المشاكل اهمها:

1- ندرة بعض الموارد اللازمة للانتاج :

بعض المشروعات تعاني من نقص المواد الخام الأساسية وارتفاع الأسعار خاصة المستوردة مما يجعل الاعتماد على خامات اقل جودة هو الحل فتقل جودة المنتج وتظهر صعوبات التسويق بهامش ربح مناسب.

2- عدم توفير البنية الأساسية المناسبة :

تعانى بعض المشروعات من عدم توفير البنية الأساسية اللازمة بكفاءة كضعف شبكة الطرق وارتفاع تكاليف النقل وعدم وجود مصادر للمياه لبعض الصناعات.

3- نقص مهارات التسويق :

هى اهم مشكلة تواجه المشروعات الصغيرة وتظهر في عدم توفر بيانات عن ظروف السوق قبل بداية النشاط وتجاهل اصحاب المشروعات المعلومات السلبية عن السوق الذي يعمل فيه المشروع وضعف قنوات التوزيع وكثرة الوسطاء الشئ الذى يؤدى لزيادة تكاليف المنتج النهائى والسعر وتنخفض المنافسة فى السوق.

4- العبء الضريبي وتعدد اوجه الجبايات :

يجعل المشروعات الصغيرة غير مجدية (مجزية) ويجعل اصحابها غير قادرين على سداد مستحقات المؤسسات المانحة (المؤسسات التمويلية).

5- قصور الإدارة والتخطيط :

يقصد بذلك ضعف القدرة على ادارة عناصر رأس المال خاصة المخزون وحسابات القبض والحسابات الدائنة وعدم وجود خطط للتنبؤ المالى وانخفاض هامش الربح. كل ذلك بسبب ضعف مؤهلات صاحب المشروع.

6- الافتقار الى وجود توزيع جغرافى

متناسق:

حتى لا تتركز منتجات المشروع فى مناطق عدم حوجه بينما هناك مناطق فى حوجه ماسة لتلك المشروعات.

7- الإعتماذ على تكنولوجيا متأخرة :

وهى التقليدية فى الإنتاج باستخدام آليات بدائية لقلة تكاليفها مما يؤدى لعدم جودة الناتج . وفى السودان اتصفت معظم المشروعات الصغيرة بالتقليدية لضعف خاصية الابتكار والمبادرة لدى المستثمر الصغير.

8- الحاجة الى وجود جهة لضمان مخاطر

الأتمان للمشروعات الصغيرة :

اهم مخاطر الائتمان : اخفاق العميل فى السداد، تغيرات سعر الصرف، تغيرات سعر الفائدة و مخاطر التشغيل , وتكون المصارف ذات حساسية عالية جداً تجاه مخاطر الائتمان للأسباب الآتية:

1- عدم توافر عناصر الدراسة الأتمانية بشكلها المتعارف عليه فى

البنوك وعدم انطباقها على المشروعات الصغيرة.

2- المتغيرات الإقتصادية وعوامل السوق تمثل ضغطاً كبيراً لا يمكن

للمستثمر الصغير مواجهتها وتحملها.

3- تسعى المصارف لاقرض المشروعات الكبيرة ذات الخدماتالمصرفية المتعددة ذات العائد الكبير.4- ارتفاع التكاليف الادارية لاقرض المشاريع الصغيرة والتي تؤثرعلى ربحية البنك.

- للتغلب على مشاكل المخاطر العالية في اقرض المشروعات الصغيرة وعدم قدرتها على توفير الضمانات اللازمة التي تحتاجها البنوك هناك حاجة ماسة في السودان لانشاء مؤسسة تهتم بضمان مخاطر التمويل (الائتمان).

- يمكن اعتبار التمويل الأصغر مصدر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية برز حديثاً كمصطلح يعنى حزمة من الخدمات المالية تمكن محدودى الدخل القادرين على العمل رجال / نساء للدخول الى دائرة الاقتصاد وتنشيط اعمالهم الانتاجية. ويقصد بالخدمة المالية : التسليف، الادخار، التامين، التحاويل، اخرى. حيث تمثل مؤسسات التمويل الوسيط المالى بالاضافة الى محو الامية المصرفية من خلال التدريب على اساليب الممارسة المالية وتقوية المقدرات الادارية للأفراد والمجموعات حسب منهج التسليف. ويعتبر التمويل الأصغر اداة تنموية من خلال تحقيق نمو متوازن حسب احتياجات المناطق للمشروعات والإنتاج وخلق فرص عمل جديدة.

- لا يوجد حتى اليوم معيار ثابت او شروط محددة يتم بها الفصل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. فمتوسط دولة نامية حسب نظراتها قد يكون صغير لدولة لخرى متقدمة وكبرها متوسط

لدولة اخرى وبهذا يصعب تعميم تعريف لمفهوم المشروعات الصغيرة بصورة مطلقة ونهائية.

خلق النقود والائتمان

تتفرد البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية بقدرتها الفائقة في خلق الائتمان ، أي أنها تتفرد بتزويد الاقتصاد بنوع من النقود تمثل الشكل الثاني من وسائل الدفع التي يمكن إدخالها في حيز الرصيد النقدي في اقتصاد ما والتي تستخدم لإنجاز المعاملات المختلفة .

ولابد أن ندرك أن هذه القدرة في خلق الائتمان ليست مطلقة إذ أن السياسة الائتمانية تستطيع أن تتحكم فيها زيادة أو نقصاناً مع تغير الظروف التي يمر بها الاقتصاد وذلك من خلال نسبة الاحتياطي القانوني الذي تلتزم به البنوك التجارية .

فعندما تزداد نسبة الاحتياطي تنكمش القدرة في خلق الائتمان عكس الحالة التي تنخفض فيها نسبة الاحتياطي حيث تستطيع البنوك التجارية خلق المزيد من الائتمان الذي يقدم للاقتصاد .

تنشأ عملية خلق الائتمان عن قاعدة أساسية مفادها أن أصحاب الودائع الجارية وهي وودائع يحق لصاحبها سحبها في أي وقت يشاء دون إذن مسبق من البنك ، لن يتقدموا في وقت واحد لسحب ما أودعوه في البنك التجاري ، وحتى لو تم هذا الافتراض الجدلي ، وتقدم هؤلاء المودعين بسحب وودائعهم ، فإن هناك وودائع جديدة يتقدم بها مودعين جدد مما يجعل رصيد الودائع الجارية في البنك التجاري يتسم بنوع من الثبات النسبي

مما يعطي للبنك التجاري قدرة خلق ائتمان جديد ، فعملية خلق الائتمان تنشأ بسبب ثبات النسبة بين سحوبات المودعين وإيداعات مودعين جدد .
إن عملية خلق الائتمان مهمة جداً للاقتصاد ، فمن خلالها يمد الاقتصاد بنوعين من النقود لإتمام المعاملات المختلفة وهي :

1- النقود القانونية التي ينفرد بإصدارها البنك المركزي (العملة الورقية والمعدنية)

2- النقود المشتقة والتي تنشأ عن عملية خلق الائتمان التي تنفرد بها البنوك التجارية .

إن انفراد البنوك التجارية بهذه العملية تعود لسببين هما :

1- قدرة البنك التجاري في ضمان تسديد الودائع في أي وقت بسبب ما لديه من سيولة .

2- استمرار الطلب على الائتمان من قبل الأفراد وشركات الأعمال ولكن لا بد من التأكيد على أن هذه القدرة ليست مطلقة وبأنها مقيدة بمجموعة من الافتراضات هي :

1- الوعي المصرفي لدى الأفراد بحيث يؤدي ذلك إلى إقبالهم على إيداع ما لديهم من أرصدة نقدية فائضة في البنوك التجارية واعتمادهم على الشيكات في تسوية مدفوعاتهم .

2- احتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات نقدية إجبارية .

3- عدم وجود تسرب نقدي خارج النظام المصرفي استناداً إلى الافتراض الأول.

4- افتراض أن كل البنوك التجارية داخل الاقتصاد كأنها تعمل كمصرف واحد ضمن فروع متعددة ومنتشرة في جميع البلاد .

5- توفر الرغبة لدى البنوك التجارية في إقراض ما لديها من أموال تزيد عن مقدار الاحتياطي النقدي التي ترغب بالاحتفاظ به .

6- أن هناك طلب دائم على الائتمان .

كيف تتم عملية خلق الائتمان :

لإلقاء الضوء على كيفية قيام البنك التجاري في خلق الائتمان ، نفترض أن البنك التجاري استلم وديعة جارية من أحد المودعين بمبلغ 5,000 دولار ، وعلى وفق قاعدة القيد المزدوج في المحاسبة فإن الميزانية العمومية للبنك التجاري سوف تأخذ الشكل الآتي في لحظة الإيداع :

الميزانية العمومية للبنك التجاري

5,000 ودائع جارية	5,000 نقدية
-------------------	-------------

وبما أن البنك التجاري يعمل كوسيط مالي لذلك فإنه سوف يسعى إلى استثمار أمواله في أصول استثمارية يضمن من خلالها تحقيق عائد ، ونظراً لأن البنك التجاري ملتزم بشرط البنك المركزي بضرورة الاحتفاظ باحتياطي قانوني ضمن نسبة معينة من الودائع حماية للمودعين ، ولنفترض أن نسبة الاحتياطي القانوني تبلغ 25% من الودائع ، لذلك فإن ميزانية البنك التجاري سوف تكون بعد أن يتم الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني ومنح الباقي على شكل ائتمان مصرفي على الشكل الآتي :

الميزانية العمومية للبنك

5,000 ودائع	1,250 نقدية
	3,750 ائتمان
5,000	5,000

وبالنظر للميزانية أعلاه نلاحظ أن البنك التجاري احتفظ برصيد النقدية 1,250 إيفاء للاحتياطي القانوني ، ولذلك فإنه سوف يستخدم 3,750 دولار على شكل ائتمان مصرفي .

ومن خلال هذه العملية يكون البنك التجاري قد خلق ائتمان وساهم بزيادة كمية وسائل الدفع بمقدار 3,750 دولار .

لنفترض أن الشخص الذي حصل على الائتمان البالغ 3,750 دولار استخدمه في شراء سلعة من شخص آخر ، حيث قام هذا الشخص الثالث بإيداع المبلغ في البنك التجاري صاحب الميزانية العمومية أعلاه (أو في بنك تجاري ثاني) هذا يعني أن البنك التجاري سوف يحصل على وديعة جديدة بمقدار 3,750 دولار ، ويكون على استعداد لتقديم ائتمان جديد بعد خصم 25% من الوديعة الجديدة على شكل احتياطي قانوني أي أنه قادر على منح 2,812.50 دولار ائتمان جديد لأحد العملاء ولذلك فإن ميزانية البنك التجاري (الأول) سوف تعكس الوضع الآتي الجديد :

ميزانية البنك التجاري (الأول)

5,000 ودائع	1,250 نقدية
3,750 ودائع	3,750 ائتمان
	937.50 نقدية
	2,812.50 ائتمان
8,750	8,750

ويلاحظ هنا أن البنك التجاري (الأول) قد ساهم في خلق ائتمان جديد مقداره 2,812.50 دولار من الوديعة الجديدة البالغة 3,750 وبعد أن استقطع البنك 25% منها كاحتياطي قانوني .

ولا تختلف الحالة إذا قام المودع الأخير بإيداع مبلغ 3,750 دولار في بنك تجاري آخر ولنفرض البنك (الثاني) فإن ميزانية البنك الجديد (الثاني) سوف تأخذ الشكل الآتي بعد أن يستقطع البنك 25% من الوديعة ويقترض الباقي .

ميزانية البنك التجاري (الثاني)

3,750 ودائع	937.50 النقدية
	2,812.50 الائتمان

ولو تتبعنا هذا الائتمان الجديد 2,812.50 دولار سواء في البنك التجاري (الأول أو الثاني) فإنه سوف يعود إلى البنك ، لا محال وذلك على شكل وديعة جديدة ، من خلالها يستطيع البنك التجاري أن يحتفظ بجزء منها على شكل احتياطي قانوني ويقرض الباقي ، وهكذا تستمر عملية خلق الائتمان لتنتهي بمقدار يساوي ثلاثة أضعاف الوديعة الأصلية .

ولكي نتمكن من تحديد ما يمكن أن يخلقه البنك التجاري من ائتمان تستخدم المعادلة التالية :

مقدار الائتمان =

$$\frac{ع(1 - ح)}{ح}$$

حيث أن :

ع = مقدار الوديعة الأصلية .

ح = نسبة الاحتياطي القانوني .

وعند تطبيق هذه المعادلة على وديعة مقدارها 5,000 دولار ، ونسبة الاحتياطي القانوني 25% فإن مقدار الائتمان الذي تستطيع البنوك التجارية خلقه هي 15,000 دولار كالتالي :

$$\text{مقدار الائتمان} = \frac{5,000 (1 - 25\%)}{25\%} = 15,000 \text{ دولار}$$

ويلاحظ أن مقدار ما خلقه البنك التجاري من ائتمان يساوي ثلاثة أضعاف الوديعة الأصلية ، أي أن البنك التجاري قد ساهم بزيادة وسائل الدفع داخل الاقتصاد بقيمة الائتمان الذي خلقه .

إن أهم ما يمكن ملاحظته أن قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان تتأثر بشكل مباشر بنسبة الاحتياطي القانوني الذي تفرضه السلطة النقدية ، وبواسطة نسبة الاحتياطي تتمكن السلطة التنفيذية من التأثير على قدرة البنوك التجارية خلق الائتمان عند فترة الركود الاقتصادي أو عند حالة الانتعاش.

نفرض أن السياسة الائتمانية للسلطة النقدية قد أقرت أن تكون نسبة الاحتياطي القانوني 35% ، عليه فإن مقدار ما سوف تخلقه البنوك التجارية سوف ينخفض ليصل إلى 9,285.70 دولار.

$$\text{وذلك كالتالي: } = \frac{(0.35 - 1) 5,000}{0.35} = 9,285.70 \text{ دولار}$$

في حين لو أقرت السلطة النقدية نسبة 16% كاحتياطي قانوني ، فإن قدرة البنوك على خلق الائتمان سوف تبلغ 26,250 دولار من الوديعة الأصلية .

$$\text{وذلك كالتالي: } = \frac{(0.16 - 1) 5,000}{0.16} = 26,250 \text{ دولار}$$

ويلاحظ من التحليل أعلاه أن العلاقة بين قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان ونسبة الاحتياطي القانوني التي تقرها السلطة النقدية هي علاقة عكسية ، إذ تنخفض قدرة البنك في خلق الائتمان عندما ترتفع النسبة وتزداد عند انخفاضها ، وبهذا الأسلوب تكون السلطة النقدية ومن خلال السياسة الائتمانية قد تحكمت في الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد في فترة عندما يحتاج الاقتصاد إلى سياسة انكماشية في الائتمان المصرفي

وفي فترة الانتعاش الاقتصادي عندما يحتاج الاقتصاد إلى الائتمان المصرفي وذلك لأن قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان تحددها عوامل ثلاثة هي :

- 1- وجود أرصدة نقدية لدى البنوك التجارية.
- 2- أن تكون نسبة الاحتياطي أقل من واحد عدد صحيح.
- 3- حالة النشاط الاقتصادي التي تحكم الطلب على الائتمان ورغبة البنوك في تسهيل أو تضيق الائتمان .وعلى ضوء هذا التحديد يمكن التوصل إلى الاستنتاج الآتي :

1- تتناسب القدرة في خلق الائتمان تناسباً عكسياً مع نسبة الاحتياطي القانوني

- 2- يتماشى خلق الائتمان تماشياً طردياً مع مبلغ الوديعة الأصلية .
- 3- تضعف قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان إذا ما تسرب جزء من الائتمان إلى التداول .

والله الموفق

قائمة المراجع:

- ❖ د / ثابت عبد العزيز : المشروعات الصغيرة , نماذج ونظريات , مطبعة الدار الجامعية , الاسكندرية, 2010م.
- ❖ د / ماجده العطية : ادارة المشروعات الصغيرة , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , ط2, 2004م.
- ❖ اكاديمية السودان للعلوم المصرفية 2009م , دليل ضباط الائتمان.
- ❖ التمويل الاصغر في السودان : د / صالح جبريل حامد. مفهوم , نماذج , تطبيقات. 2010م. شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
- ❖ يونيكونز للاستشارات المحدودة. 2006م . رؤية تطوير قطاع التمويل الاصغر في السودان, الخرطوم, السودان.
- ❖ السياسة النقدية والتمويلية لبنك السودان. 2007م – 2010م.
- ❖ فلاح حسن السيبي: ادارة المشروعات الصغيرة. دار الشروق للنشر والتوزيع , عمان . 2006م.